

أكان، توموكو (اليابان)

[الأصل: بالإنكليزية]

بيان بالمؤهلات

أعدّ هذا البيان طبقاً للفقرة 4(أ) من المادة 36 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والقرار ICC-ASP/3/Res.6 بصيغته المعدلة بموجب القرارات ICC-ASP/5/Res.5، وICC-ASP/12/Res.8، المرفق الثاني وICC-ASP/14/Res.4، المرفق الثاني، التي اعتمدها جمعية الدول الأطراف فيما يتصل بإجراءات تسمية وانتخاب قضاة المحكمة الجنائية الدولية:

(أ) '1' تتمتع السيدة توموكو أكان بخلق عال وحيادية ونزاهة وهي تملك المؤهلات التي تلزم في اليابان للتعين في أرفع المناصب القضائية.

وتسمية السيدة أكان مرشحة يابانية لمنصب قاض بالمحكمة الجنائية الدولية تمت الموافقة عليها أثناء اجتماع عقده الحكومة اليابانية في 22 نيسان/أبريل 2016 باتباع الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة 4(أ)'1' من المادة 36 من النظام الأساسي.

'2' والسيدة أكان واحدة من أبرز الخبراء في اليابان في مجال العدالة الجنائية وعملت بوصفها نائبةً عاماً بكفاءة عالية وقدرة كبيرة في مجال القانون الجنائي والقانون الجنائي الدولي. وخلال أدائها الناجح لمهنتها نائبةً عاماً مدة 35 سنة تقلدت مناصب متعددة في مجال الادعاء العام في اليابان وفي غيرها من المؤسسات القانونية والأكاديمية، ونظرت في العديد من القضايا الجنائية المتنوعة ابتداءً من التحقيق إلى المقاضاة والمحكمة والاستئناف واضطلعت بأنشطة تشريعية من بينها تنقيح القانون المتعلق بالأحداث في اليابان، فضلاً عن تأهيل المدعين العامين. كما أنها معتمدة بوصفها سفيرة للتعاون القضائي الدولي مكلفة بالنهوض بالتعاون الدولي في ميدان العدل.

وبالإضافة إلى منجزاتها كمدعٍ عامٍ وخبير رائد في مجال العدالة الجنائية تتمتع السيدة أكان بخبرة عريضة في مجال المساعدة التقنية القانونية التي اكتسبتها عن طريق المسؤوليات التي اضطلعت بها بمعهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي هو معهد عضو ومعهد البحوث والتدريب التابع لوزارة العدل في اليابان. ومن بين أنشطتها الأخرى توليها التدريب الجنائي للعاملين في هذا المجال من بلدان شتى فيما يتعلق بالمعاهدات والمواثيق الدولية ذات الصلة بالموضوع وأسهمت في النهوض بتطبيق وتنفيذ اتفاقيات من قبيل اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الفساد، واتفاقيات حقوق الإنسان بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية مكافحة الإرهاب.

واكتسبت السيدة أكان خبرة غنية في المجال الأكاديمي باعتبارها أستاذة العدل الجنائي بكلية الحقوق في ماغويا وكلية الحقوق في شوكيو في اليابان وقد كانت تُعنى بتأهيل وتدريب المهنيين القانونيين.

'3' وتملك السيدة أكان ناصية اللغة الإنكليزية كتابةً وخطاباً. كما أن لها إلماماً جيداً باللغة الفرنسية.

(ب) وتمت تسمية السيدة أكان باعتبارها المرشحة اليابانية لمنصب قاض بالمحكمة الجنائية الدولية في إطار القائمة "ألف" لأغراض الفقرة 5 من المادة 36 من النظام الأساسي.

وقد نظرت السيدة أكان، باعتبارها نائياً عاماً لها أهلية عالية في مجموعة عريضة من القضايا الجنائية انطلاقاً من الجرائم الاقتصادية والمالية ووصولاً إلى الفساد وجرائم العنف والجريمة المنظمة. وقامت، في نطاق وظيفتها الثانية بمكتب النيابة العامة الأعلى باليابان بتوفير النصح والإرشاد بصدد العديد من التحريات التي جرت في أنواع شتى من الجرائم والتي اضطلعت بها مكاتب الادعاء الإقليمية على الصعيد الوطني، فأثبتت بذلك كفاءتها الكافية في مجال القانون الدولي والإجراءات القانونية واكتسبت الخبرة اللازمة في مجال الإجراءات الجنائية.

وشاركت السيدة أكان على نطاق واسع ومكثف في تدريب المهنيين في مجال العدالة الجنائية من بلدان شتى ووفرت المساعدة التقنية القانونية لهذه البلدان. وكانت، وهي مديرة معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين والمدير العام لمعهد البحوث والتدريب لتنفيذ مشاريع بناء الكفاءات في مجال نُظم العدالة الجنائية في البلدان النامية، تولي في هذا الصدد أهمية خاصة لحماية المجموعات الضعيفة كالنساء والأطفال فضلاً عن إنهاء الإفلات من العقاب. وعملت وهي ممثلة لمعهد البحوث والتدريب بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومعاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة للعدالة الجنائية في تخطيط وتنفيذ سياسات الأمم المتحدة المتعلقة بمنع الجريمة ومعاملة المجرمين على الصعيد الدولي.

(ج) واستناداً إلى المعلومات ذات الصلة بالفقرة 8(أ) من المادة 36 من النظام الأساسي فإن:

‘1’ السيدة أكان مؤهلة لتعيينها في أعلى المناصب القضائية في اليابان الذي يستند نظامها القانوني أساساً إلى القانون القاري وكذلك على بعض العناصر من القانون العام؛

‘2’ والسيدة أكان من رعايا اليابان البلد العضو في مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛

‘3’ والسيدة أكان أثنى.

(د) وتمتع السيدة أكان بخبرة تتعلق بقضايا محددة تشمل على سبيل الذكر لا الحصر العنف ضد المرأة والطفولة. وكانت مكلفة، بصفتها مديرة معهد آسيا والمحيط الهادئ لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، بتنظيم الحلقات الدراسية التدريبية الدولية المتعلقة بمعاملة المجرمين التي تنطوي على اعتبارات خاصة تشمل القضايا ذات الصلة بالناحية الجنسانية. وفيما يتعلق بعدالة الأحداث، وباعتبار السيدة أكان نائبة لمدير المعهد فقد شاركت في إصلاح نظام عدالة الأحداث في كينيا وقامت بإسداء المساعدة التقنية للسلطات العدلية الكينية باعتبارها خبيرة معينة لمدة قصيرة للعمل في هذا البلد. كما إنحأ أشرفت على أعمال المركز الآنف الذكر المتصلة بإنعاش نظام المعاملة الأهلية للمجرمين بمن فيهم النساء في الفلبين.

(هـ) والسيدة أكان مواطنة يابانية ولا تحمل جنسية أية دولة أخرى.

(و) والسيدة أكان ملتزمة بأن تقبل تعيينها للخدمة على أساس التفرغ في بداية مدتها.
